محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١:١٦
تعريف التحكيم	١
أهم مزايا وعيوب التحكيم	١
تنظيم التحكيم فى التشريع المصرى	٣
اليونسترال "UNCITRAL" واهتمامها بالتحكيم	٤
هذه الدراسة	٥
أهم عيوب قانون التحكيم	٧
أسباب تعيب قانون التحكيم	١٢
تلافى عيوب القوانين قبل إصدارها	١٣
الطريق إلى النهضة	١٤
- الاجتهاد	١٤
- الترجمة	١٤
- تبسيط التراث	١٥
- النقد	١٥
- النشر	١٥
- الإتقان والإيمان	١٥
- المشاركة	١٦

Scanned by CamScanner

٣١:١٧

الباب الأول - أحكام عامة ١٧

١- الإحالة إلى مستند يتضمن تنظيما للتحكيم ١٩

- تفسير المادة ٦ ١٩

- تفسير المادة ١٠ فقرة ٣

٢- تنظيم طريقة تحديد موطن المعلن إليه
واسلوب اعلانه عند تغيير موطنه
ومدى صلاحية استخدام الخطاب المسجل
والاستعانة بالمحضرين فى الإعلان ٢١

- وسائل إجراء التحريات ٢٢

- العلم الافتراضى للمعلن إليه ٢٣

- الإعلان باستخدام خطاب مسجل والإعلان عن طريق المحضرين ٢٤

٣- سقوط الحق فى التمسك بوقوع مخالفة لاتفاق التحكيم
بمرور وقت معقول ٢٥

٤- اختصاص أكثر من محكمة بنظر مسائل التحكيم ٢٨

الباب الثانى - اتفاق التحكيم ٤٥:٣٢

٥- تكييف الدفع بوجود اتفاق التحكيم
(عدم قبول أم عدم اختصاص) ٣٢

- عدم صحة تكييف القانون للدفع بوجود اتفاق التحكيم ٣٢

- الأثر المؤقت لاتفاق التحكيم على اختصاص القضاء بنظر النزاع ٣٤

Scanned by CamScanner

٦- وقت التمسك بالدفع بوجود اتفاق التحكيم
وصاحب الحق فى التمسك به
(وفقا لقانون التحكيم واتفاقية نيويورك) ٣٦
٧- عدم تخويل المحكمة سلطة القضاء بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها
رغم وجود اتفاق التحكيم ٣٩
٨- اتخاذ القاضى الآمر لما يراه من تدابير مؤقتة وتحفظية
دون تسبيب ٤٣

الباب الثالث - هيئة التحكيم ٧٢:٤٦
٩- تعيين المحكم عن طريق القضاء ٤٦
- معاونة طرفى التحكيم فى اختيار المحكمين ٤٧
- طريقة تعيين القضاء للمحكم ٤٧
١٠- اختصاص هيئة التحكيم بنظر طلب رد المحكم ٥٠
١١- عدم وقف إجراءات التحكيم
رغم تقديم طلب الرد ٥٣
١٢- عدم جواز رد المحكم ذاته أكثر من مرة
رغم قيام أسباب جديدة تؤثر على حيدته ٥٥
١٣- عدم تخويل هيئة التحكيم سلطة القضاء بعدم اختصاصها
من تلقاء نفسها رغم عدم وجود اتفاق التحكيم ٥٨

Scanned by CamScanner

١٤- سقوط بعض الدفوع والحقوق
إذا لم يتم التمسك بها وقت تقديم مذكرة دفاع المدعى عليه الأولى ٦١
١٥- عدم جواز الطعن على حكم التحكيم القاضى برفض الدفع
بعدم الاختصاص لحين صدور حكم التحكيم المنهى للخصومة ٦٥
١٦- اتخاذ هيئة التحكيم لما تراه من تدابير مؤقتة وتحفظية
دون تسبيب ٦٦
١٧- استئذان هيئة التحكيم قبل تنفيذ الأمر الصادر منها ٦٨
١٨- عدم بيان إجراءات تنفيذ أمر هيئة التحكيم وميعاد سقوطه
وعدم تنظيم إجراءات وميعاد التظلم منه والطعن عليه بالبطلان ٧٠

الباب الرابع - إجراءات التحكيم ٧٣:٨١
١٩- عدم إلزامية القواعد المنظمة لإجراءات التحكيم ٧٣
٢٠- جواز تحديد تاريخ إقامة دعوى التحكيم باتفاق الطرفين ٧٥
٢١- تخويل هيئة التحكيم سلطة منع الخصوم من تعديل طلباتهم
واستكمال دفاعهم ٧٧
٢٢- إجازة الاتفاق على اعتبار تأخر المدعى عليه
فى تقديم مذكرة دفاعه الأولى تسليما بطلبات المدعى ٧٩

Scanned by CamScanner

الباب الخامس - حكم التحكيم وإنهاء الإجراءات ٨٢:١٠١

٢٣- تطبيق القواعد التى يتفق عليها طرفا التحكيم على موضوع النزاع ٨٢

٢٤- جواز تطبيق قانون أجنبى على علاقة وطنية (غير دولية) ٨٤

٢٥- الخروج على قواعد الإسناد الواردة بالمادة ١٩ من القانون المدنى ٨٦

٢٦- تداخل التحكيم مع التفويض بالصلح

مع التحكيم وفقا لقواعد العدالة والإنصاف ٨٨

- الفارق بين عقد الصلح وحكم التحكيم ٨٩

- الفارق بين نوعى التحكيم ٩٠

٢٧- جواز الاتفاق على إصدار حكم التحكيم دون مداولة ٩١

٢٨- جواز الاتفاق على عدم تسبيب حكم التحكيم ٩٣

٢٩- مدة نظر دعوى التحكيم ٩٧

٣٠- جواز إقامة دعوى قضائية عن ذات موضوع النزاع

المعروض على التحكيم رغم صدور الأمر بمد مدة التحكيم ٩٩

الباب السادس - بطلان حكم التحكيم ١٢٤:١٠٢

٣١- عدم جواز الطعن على حكم التحكيم بطرق الطعن غير العادية ١٠٢

- الطعن بطريق الاستئناف ١٠٣

- الطعن بطريق التماس إعادة النظر ١٠٣

- الطعن بطريق النقض والطعن امام المحكمة الإدارية العليا ١٠٥

Scanned by CamScanner

١٠٩

٣٢- أسباب الطعن فى حكم التحكيم ١١٠

- تداخل أحكام المادة ٥٣ فقرة ١

- تشديد الرقابة على تطبيق القانون الاجرائى (قانون التحكيم)

وتهميش الرقابة على تطبيق القانون الموضوعى ١١٤

- مقارنة حالات بطلان حكم التحكيم

بحالات الطعن بالنقض والطعن امام المحكمة الإدارية العليا ١١٧

- ضرورة الرقابة القضائية

على تطبيق حكم التحكيم للقانون الإجرائى والموضوعى ١١٧

- الاستثناء من الرقابة على تطبيق القانون الموضوعى ١١٩

٣٣- المحكمة المختصة بنظر الطعن فى حكم التحكيم ١٢١

الباب السابع - حجية أحكام المحكمين وتنفيذها ١٢٥:١٣٥

٣٤- تكييف قرار إيقاف تنفيذ حكم التحكيم ١٢٥

٣٥- الأمر بتنفيذ حكم التحكيم

رغم عدم الفصل فى طلب وقف تنفيذه ١٢٧

٣٦- تكليف القاضى الآمر بالتحقق من عدم تعارض حكم التحكيم

مع الأحكام القضائية الصادرة فى ذات الموضوع ١٢٩

٣٧- عدم جواز التظلم من الأمر بتنفيذ حكم التحكيم ١٣٠

٣٨- عدم توحيد سلطة إصدار الأوامر على عرائض ١٣٢

Scanned by CamScanner

امثلة لعيوب الصياغة فى قانون التحكيم	١٣٦ : ١٤٠
٣٩- عدم مراعاة قواعد التعريف	١٣٦
٤٠- الخروج على مصطلحات القانون المدنى وقانون المرافعات	١٣٧
٤١- عدم استخدام ألفاظ موحدة	١٣٨
٤٢- عدم الدقة فى اختيار الألفاظ	١٣٩
خاتمة	١٤١
نحو أكثر من رؤية	١٤٢

Scanned by CamScanner